



جامعة القادسية  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية  
الدراسة المسائية

## كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المصارف التجارية

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية  
بحث مقدم إلى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية  
جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس  
في الدراسات المالية والمصرفية

**مقدم من قبل الطالب**

(جعفر عزيز نعوز)

**بإشراف الأستاذ**

(علي فنانهم شاكر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلِمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

(البقرة الآية ٣٢)

(١)

## الإهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا  
لحظة سعادة مثلي وفخري واعتزازي منك تعلمت التضحية لبلوغ الهدف .

### والذي العزيز

إلى من أرضعني الحب والحنان وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض .  
نبع الحنان والعطاء ويا من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف .

### والذي الحبيبة

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم  
لأرضائي والعيش في هناء

### أخوتي

إلى زهرة عمري التي آثرتني على وقتها ومنحتني المزيد من الجو المناسب  
لللمذاكرة والاستذكار

### زوجتي الحبيبة

اهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

## **الشكر والتقدير**

**تراحمت في مخيلتي العبارات ... وتسابقت إلى ذهني الكلمات ... فأحترت أيها اختار...!!!**

**أساتذتي يعجز القلم أن يكتب ما بداخل الوجدان ...**

**من الشكر والتقدير والامتنان ...**

**فلقد كنتم كالشمس التي أضاءت طريقى المظلم ...**

**لقد نهلت منكم أحلى العلوم وأسمى الأخلاق**

**أساتذتي ومثلي الأعلى في الحياة**

**يا رمز الوفاء ومنبع العطاء**

**انتم ذلك المكان المنير الذي من نوره استنرت ومن خيره نهلت..**

**أتقدم لكم بوافر الشكر والتقدير والامتنان على مجهدكم المتواصل**

**واخص بالذكر الأستاذ الفاضل ( علي غانم شاكر) لما قدمه لي من علم وعطاء دون ملل أو كلل.**

## قائمة محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
أ	الأية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
١	المستخلص
٢	المقدمة
٤ - ٣	المبحث الاول: منهجية البحث
١٠ - ٥	المبحث الثاني: المطلب الاول: مفهوم وتعريف وخصائص الرقابة الداخلية
١٥ - ١١	المبحث الثاني: المطلب الثاني: المصارف التجارية
١٩ - ١٦	المبحث الثاني: المطلب الثالث: الرقابة المصرفية
٢٥ - ٢٠	المبحث الثالث: المطلب الاول: مقدمة تاريخية عن المصارف
٣٠ - ٢٦	المبحث الثالث: المطلب الثاني: عرض نتائج الاستبانة وتحليلها
٣١	الاستنتاجات
٣٢	التوصيات
٣٣	المصادر

## المستخلص

١. ينطلق البحث من مشكلة مفادها (يمثل نظام الرقابة الداخلية مجموعة الطرائق والأساليب التي تتبعها إدارة البنك لحماية موجوداتها والحد من وقوع الأخطاء واكتشافها فور وقوعها ليتسنى معالجتها واستعمال مواردها بكفاءة والتأكد من الأنظمة والتعليمات والسياسات التي تتبعها لتحقيق أهدافها بفاعلية ومن أجل ذلك فإدارة البنك بحاجة إلى تصميم وإتباع نظام رقابة داخلية رصين ومحكم من أجل تحقيق هذه الأهداف). ويسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي منها (محاولة التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تفعيل المصارف وضمان سلامتها) ويستمد البحث أهميته من (توضيح الإطار العام للرقابة الداخلية الذي تمارسه السلطات الإشرافية على عمل البنوك ومحاولة فهم تدخل البنك المركزي في مراقبة النشاط المصرفي ومتابعة مختلف جوانب أداء البنوك) وتم اختبار فرضية البحث والتي مفادها (أن وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعال يؤدي إلى تقييم أداء المصارف بشكل أكثر كفاءة وفاعلية) وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات منها (تعتبر الرقابة الداخلية نظام فعال في تشخيص عمليات الخلل في عمل الإدارة وخاصة فيما يتعلق بالأمور المالية ودور مخاطرها) أما أهم التوصيات فكانت (زيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية مختصة في مجال التقييم والرقابة من أجل تنمية وتأهيل العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفاعلية).

## **المقدمة**

إن موضوع الرقابة الداخلية له أهمية كبيرة خاصة في إعقاب الانهيارات التي عانى ويعانى منها القطاع المصرفي في العالم وبالخصوص أمام الأزمات المالية ، حيث تمثل الرقابة المصرفية جزءاً من أهداف إدارة وسير الجهاز المصرفي وهي الحفاظ على استمرار النظام المالي والمصرفي ، ومن أجل تلافي الأزمات والمشاكل التي أخذت تؤثر على النظم المصرفية والمالية تدعوا نظم الرقابة المصرفية والمالية في تحليل المخاطر وتجنب الأزمات التي تعتمد كمؤشرات للأداء المصرفي وضبط السياسات المصرفية ، إذن للرقابة الداخلية المصرفية دور مهم في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف أو البنوك ، ومن النتائج خلق جهاز مصرفي سليم وقوى ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل قوي وسليم ، وأيضا يسهم في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة للتأكد من وجود نظام مصرفي سليم لم يكن الحل أمام المؤسسات الرقابية إلى البحث عن وسيلة ملائمة للتقدير ومراجعة أداء الوحدات التابعة لها مما يعكس التطورات في العمل المصرفي.

## **المبحث الأول**

**منهجية البحث : تمثل منهجية البحث ما يلي :-**

### **أولاً :- مشكلة البحث :**

يمثل نظام الرقابة الداخلية مجموعة طرق وأساليب التي تتبعها إدارة البنك لحماية موجوداتها والحد من وقوع الأخطاء واكتشافها فور وقوعها ليتسنى معالجتها واستعمال مواردها بكفاءة والتأكد من الأنظمة والتعليمات والسياسات التي تتبعها لتحقيق أهدافها بفاعلية ومن أجل ذلك فإدارة البنك بحاجة إلى تصميم وإتباع نظام رقابة داخلية رصين ومحكم من أجل تحقيق هذه الأهداف.

### **ثانياً :- أهداف البحث**

١. إلقاء الضوء على مفهوم وخصائص الرقابة الداخلية ووظائفها.
٢. محاولة التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تعزيز المصارف وضمان سلامتها.
٣. إبراز دور الرقابة والتدقيق الداخلي في الإدارة المصرفية للمصارف التجارية.

### **ثالثاً :- أهمية البحث**

تبرز أهمية البحث من خلال ما يأتي :-

١. أهمية وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعال لدى المصارف يكون أداة أساسية في عملية التخطيط والإشراف على عملية المواجهة واكتشاف مختلف المتغيرات الإدارية والمحاسبية.
٢. توضيح الإطار العام للرقابة الداخلية الذي تمارسه السلطات الإشرافية على عمل البنوك ومحاولة فهم تدخل البنوك المركزية في مراقبة النشاط المالي ومتابعة مختلف جوانب أداء البنوك.

- رابعاً : فرضية البحث : يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الآتي :-
- إن وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفاعل يؤدي إلى تقييم أداء المصارف بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

#### طريقة البحث :-

يعتمد البحث على مصادر أساسية والمتمثلة بالكتب والدوريات والمقالات والدراسات والرسائل الجامعية لوضع الإطار النظري للموضوع فضلاً عن الدراسة الميدانية من خلال استبانه تم إعدادها وتوزيعها على المختصين في المصرف للوقوف على مدى كفاءة وفاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية في تقييم المصارف التجارية.

#### حدود البحث :-

- أ- الحدود المكانية / تم اختيار مصرف الرشيد فرع الفرات / ٥١٥
- ب- الحدود الزمانية / استغرقت مدة كتابة البحث للفترة من ٢٠١٧/١٠/١ ولغاية ٢٠١٨/٤/١

المبحث الثاني

## الاطار النظري للبحث

المطلب الأول

## **مفهوم وتعريف وخصائص الرقابة الداخلية**

## - مفهوم الرقابة الداخلية :-

يعد مفهوم الرقابة من المفاهيم الضيقة التي تهدف فقط إلى الحماية التقديمة باعتبارها هي أكثر أصول المؤسسة تداولاً ولذلك تم وضع مجموعة من الإجراءات والضوابط للرقابة التقديمة وحركة تداولها توسيع نطاق هذه الإجراءات فيما بعد لتكون في مجموعها لاما كان يطلق عليها (الضبط الداخلي) الذي يهدف بصفة رئيسة إلى حماية أموال المؤسسة وأصولها من السرقة والضياع والتقليل من احتمال الأخطاء والغش . ثم توسيع المفهوم بعد ذلك أصبحت أهداف الرقابة الداخلية تشمل كل من حماية أصول المؤسسة والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وضمان تنفيذ السياسات الإدارية والخطط الموضوعية . وتطور مفهوم الرقابة الداخلية لا يعني فقط الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية ولكن النظام الشامل لكل المراقبات المالية وغيرها الموضوعية بواسطة الإدارة لتسخير أعمال المنشأة في طريق منظم لحفظ أصولها ولضمان دقة سجلاتها وإمكانية الاعتماد عليها قدر المستطاع وعلى ذلك نجد إن الرقابة الداخلية تتعدى المسائل المالية والمحاسبية وحماية أصولها (ياغي ، ٢٠١٣ ، ٢١)

## - تعريف الرقابة الداخلية :-

عرف (الحديثي ، ٢٠٠٩ ، ٣٠) الرقابة الداخلية بأنها مجموعة الإجراءات والخطوات التي يقوم بها شخص مؤهل ومجاز في مجال المحاسبة والتدقیق بمصدر الحص ول على رأي فنی محاید بالوضع المالي ونتيجة النشاط للوحدة الاقتصادية وفقاً لقواعد ومعايير منهجية ومقبولة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بنشاط الوحدة .

بدأت التعريفات تتجه لتوسيع معنى الرقابة الداخلية مع عدد الضبط الداخلي إحدى حلقاتها فقد عرفتها لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على إنها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في الوحدة الاقتصادية بهدف حماية أصولها وضبط وتدقيق البيانات المحاسبية والتتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة . ( عبد الله ، ١٩٩٨ ، ١٦٣ )

## - خصائص الرقابة الداخلية :-

ويرى (القابني ، ٢٠٠٥ ، ١٤ ) بان هنالك عدة خصائص للرقابة الداخلية منها :-

١. تستخدم معظم المشروعات التي تتعامل مع العمليات الحالية باستخدام بعض أشكال الرقابة وكمثال : تصرف الكثير من المشتريات الرواتب بشيكات تحتاج إلى توقيعين قبل صرف هذه الشيكات من المصرف ومثال آخر : للرقابة على الرواتب يحدث عندما يحصل الموظفين على الرواتب على أساس الوقت الفعلي المستند في تأدية العمل حيث يتم اعتماد الوقت عن طريق مشرف معين يقوم بالموافقة على قيود العمليات قبل السداد أو النفاذ . ويررون مثل هذه الأشكال الرقابية يصعب على المشروعات أن تحمي أصولها وإن يعتمد على القيود والسجلات التي لديها أو عموماً أن تعمل بكفاءة .
٢. يعتمد مدى التوسيع في فحص نظام الرقابة بالمشروع على مدى تعدد عملية خطط القيود وتكلفة وجهود إعداد هذه العناصر الرقابية والنتائج المتوقعة من استبعادها .
٣. أما المسئولية للتأكد من الهيكل المناسب للرقابة يؤدي إلى تقليل فرص الأخطاء المقصودة وغير مقصودة فتقع على عاتق الإدارة وليس ضمن مسؤولية المراجع .

## - أهداف الرقابة وفوائدها :-

للرقابة أهداف وفوائد عديدة منها (الحديثي ، ٢٠٠٩ ، ٣٧) :-

١. منع أو تقليل فرص الوقع بالخطأ في شتى مراحل بناء المشروع وتشغيله .
٢. كشف حالات التلاعب والاختلاس في الأموال الموضوعة تحت تعرف الوحدة الإدارية أو الاقتصادية أو إساءة التصرف بموجوداتها المختلفة وتقليل فرص ذلك التلاعب والاختلاس .
٣. التوصل إلى الربح الحقيقي أو الخسارة الحقيقة للوحدة لغرض تحديد الضرائب وتوزيع الأرباح .
٤. توفير معلومات وبيانات ومؤشرات دقيقة لشئى الأغراض وخاصة ما تتطلبه عمليتي التخطيط والمتابعة والاقتراض من البنوك ودمج المنشآت .
٥. رفع كفاءة الأداء الإداري والمالي والاقتصادي والفنى لتشكيلات الوحدة ومنتسبيها .
٦. التوصل إلى الخسائر الحقيقة لأغراض التعويض من قبل شركات التأمين .
٧. تحصين الموظف ضد ارتكاب التلاعب أو الإقدام على خيانة الأمانة .
٨. إعطاء الثقة ببيانات الوحدة لشتى الأغراض ومن ذلك تمكين المتعاملين بتداول الأسهم من التوصل إلى القيمة الحقيقية للأسمهم المعروضة في أسواق المال .
٩. إعطاء رأي فنى ومحايد بالمركز المالى للوحدة ونتيجة نشاطها .
١٠. المساعدة في حصر وتحديد المسئولية التقصيرية ومرتكبيها ولشتى الأغراض .
١١. انجاز الأعمال أول بأول والوفاء بالالتزامات والحصول على الحقوق في الوقت المناسب .
١٢. المساعدة في تنفيذ الخطط والبرامج وتطويرها أو تعديلها في الوقت المناسب .
١٣. ظهور الحاجة إلى المهن المتخصصة التي بدورها ساهمت في تكوين المؤسسات والمنظمات المهنية والعلمية وبالتالي اعتماد قواعد المهني للسلوك .

## وظائف الرقابة ومستلزماتها :-

هي إحدى وظائف المدير التي يهتم بها من خلالها بمتابعة الأداء لتكوين صورات عن مدى التطابق أو الانحراف عن الأهداف المخطططة وهي عملية مستمرة تهدف إلى القيام بالأفعال الصحيحة التي تضمن التحسب المسبق لمنع حدوث الأخطاء أو معالجتها وتعزيز الإيجابيات أينما كانت حاجة لذلك .

ومن خلال عملية الرقابة فإن المدير يحقق الترابط والانسجام بين النشاط المطلوب أداءه والأهداف التي ينبغي تحقيقها عبر وسائل متعددة مثل نظام التقارير أو الملاحظة المباشرة وجمع المعلومات وتحليلها ، فالمنظمات أو الإدارات المختلفة تحتاج أي معرفة كيف يتم انجاز الأهداف وكيف السبيل لضمان أفضل أساليب الأداء التي تحقق تلك الأهداف بكفاءة عالية.

لذلك فقد عدت الرقابة محوراً رئيسياً ضمن وظائف المدير للمقارنة بين نتائج الأداء الفعلي وما ينبغي تحقيقه التي ترغب المنظمة في الوصول إليها ، وهي تقيس باستمرار التقدم والتطور في الأداء. (ياغي ، ٢٠١٣ ، ١٠٠ )

يرى (الحديثي ، ٢٠٠٩ ، ٣٦) بان هناك عدة مستلزمات للرقابة منها:-

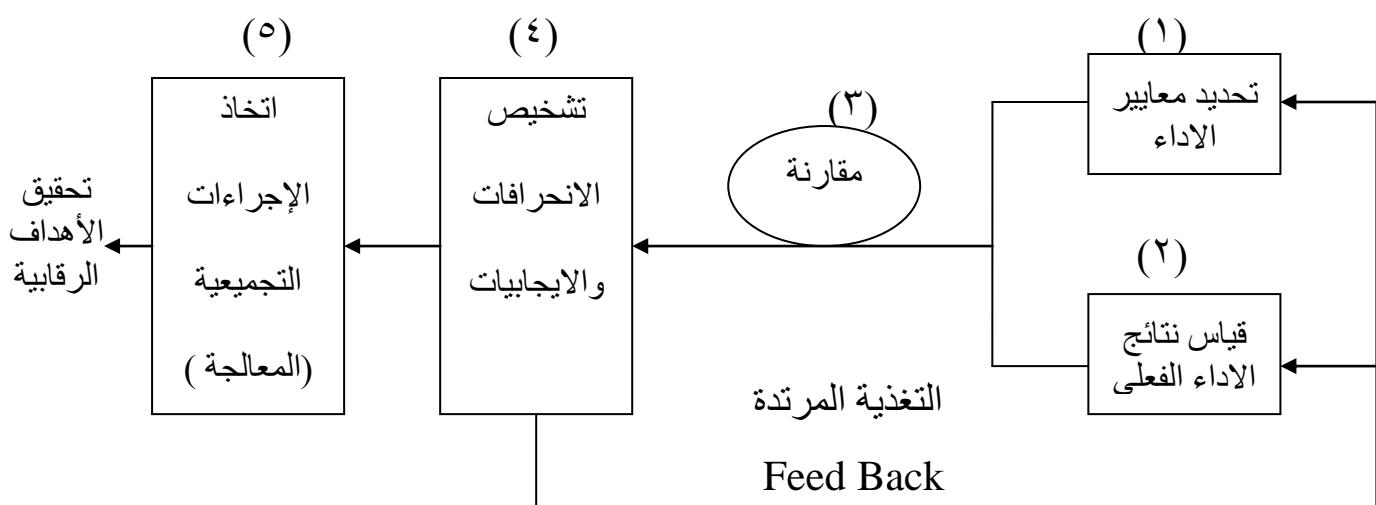
١. وجود معايير رقابية تتخذ كمقاييس لدرجة الأداء الفعلي .
٢. تحديد الأهداف المراد بلوغها لكل مركز من مراكز المسؤولية .
٣. تحديد الموارد الواجب استخدامها لأداء ما هو مطلوب .
٤. الربط بين الأهداف المحددة والنتائج المحققة والموارد المستخدمة .

فأن للرقابة وسائلها وأهدافها وأنواعها ومبادئها وإنها لا تقتصر على مجرد التحقق من صحة الناحية الحسابية في الدفاتر والمستندات بل تذهب إلى ابعد من ذلك .

## خطوات الرقابة :

إن نجاح عملية الرقابة تتطلب وجود نظام إداري متكامل للتحقق من انجاز متطلبات الرقابة وفق خطوات متسلسلة يمكن إيجازها بما يلي :- (ياغي ، ٢٠١٣ ، ١٥٧)

١. تحديد معايير الأداء : هي عبارة عن عملية وضع وإقرار مجموعة من المؤشرات التي ينبغي أن تكون قابلة للفياس وتستمد عادة من الأهداف المخططة التي يسعى كل مدير ومنظمة إلى تحقيقها .
٢. قياس الأداء الفعلي : أي قياس النتائج المتحققة فعلاً مثل عدد الوحدات المنتجة وعدد الكتب المطبوعة خلال فترة زمنية محددة (يوم ، أسبوع ، شهر ، ....الخ) .
٣. المقارنة بين الأداء الفعلي والمعايير ( الأداء المخطط ) .
٤. تشخيص الانحرافات والايجابيات وتحديد أسباب كل منها .
٥. اتخاذ الإجراءات التصحيحية . وتتضمن معالجة الأخطاء والانحرافات وما يعزز ايجابيات الأداء والتطور مستقبلا.



الشكل (١) يوضح خطوات الرقابة كوظيفة إدارية (ياغي ، ٢٠١٣ ، ١٥٧)

## **أنواع الرقابة :**

لكي يتمكن المدير من ممارسة وظيفة الرقابة في أفضل طريقة ممكنة يتوجب عليه أن يهتم باستمرارية أداء نشاطات الرقابة بهدف ضبط مستويات الأداء ضمن حدود مقبولة والسيطرة على مجمل الفعاليات التي يؤديها الأفراد (المؤوسين) في المنظمة أو الإدارة والقسم الذي يشرف عليه . وتصنف أنواع الرقابة وفق الآتي (ياغي ، ٢٠١٣ ، ٢١ )

### **- من حيث تسلسل متابعة النشاط : تقسم الرقابة إلى :**

**أ - رقابة متقدمة :** يتضمن هذا النوع من الرقابة مجموعة إجراءات تسبق البدء بمارسة النشاط . وهي تهدف إلى التحقق من إن التوجيهات الموضوعة في الخطة الصحيحة والتأكد من إن العمل سيجري على وفق المطلوب ( مثل فحص الماكينة قبل تشغيلها ) ويتميز هذا النوع من الرقابة بكونه يسبق الحدث لضمان تلافي وقوعه وتجنب الأخطاء والانحرافات المحتملة لذلك يطلق عليها أحياناً (الرقابة الوقائية أو الرقابة المتقدمة ) .

**ب - رقابة مرافق :** وهي رقابة ملزمة أو متزامنة مع النشاط إذ يتم بموجبها مراقبة حدوث الأخطاء والانحرافات أو الحالات الإيجابية لإمكانية تأشير كل منها ومعالجتها أول بأول .

**ج - رقابة مرتجعة :** تهتم بتصحيح المشاكل والعيوب بعد حدوثها وتسمى أحياناً الرقابة العلاجية . إذ يتم إجراؤها بعد اكتشاف الأخطاء والانحرافات بهدف المعالجة والتصحیح في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة ضماناً لعدم اتساع الانحراف وتأثيراته السلبية .

## **العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية :-**

هناك العديد من العوامل التي أدت وساعدت على تطور واتساع نطاق الرقابة الداخلية وعلى النحو الآتي:- (عبد الله ، ١٩٩٨ ، ١٩٠)

١. كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها : إن نمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي جعل من الصعوبة الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات وأدى إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية ، والموازنات وتقسيم العمل وغيرها.
٢. اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى الإدارات الفرعية في المشروع : وهذا واضح تماماً في الشركات المساهمة حيث انفصل أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم وتباعدهم ولذلك نراهم ( مماثلين في الهيئة العامة للمساهمين ) يسدون الإدارة إلى عدد منتخب منهم ( مجلس الإدارة ) ومجلس الإدارة حيث لا يمكنه إدارة جميع أعمال الشركة بمفرده لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلى إدارة الشركة المختلفة. ومن أجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى اطمئنان مجلس الإدارة والى سلامة العمل في الشركة .
٣. حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة : لابد لإدارة المشروع من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من أجل اتخاذ المناسب واللازم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل فلابد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تطمأن الإدارة إلى صحة تلك التقارير التي تقوم لها وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها .
٤. حاجة إدارة المشروع إلى حماية وصيانة أموال المشروع : على الإدارة توفير نظام رقابة داخلي سليم حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابها.
٥. حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة : تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة داخل البلد تستعملها في التخطيط الاقتصادي . والرقابة الحكومية والتسuir وحصر الكفاءات العلمية وما شابه . فإذا ما طلبت هذه المعلومات من منشآت ما عليها تحضيرها بسرعة ودقة . وهنا هو الأمر الذي لا يتمنى لها ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قوياً ومتاماً .

## **المطلب الثاني**

### **المصارف التجارية**

#### **تعريف وسمات المصارف التجارية :-**

تعد المصارف التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وبذلك فإن البنك التجاري يعتبر وسيط بين طرفين هما الجهة ذات الفائض (المقرضين) والجهة ذات العجز (المقترضين) كما ويمكن تعريف البنك بأنه مؤسسة تتاجر بالديون (موسى ، ٢٠١٢ ، ١٩).

#### **السمات المميزة للمصارف التجارية :-**

تقسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال وترتبط هذه السمات بالربحية ، والسيولة ، والأمان وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملحوظ والتي تشمل في قبول الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية (ذيب ، ٢٠١١ ، ٩٣) :

١. **الربحية :** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تمثل في الفوائد على الودائع . وان أرباح البنك تتأثر بالتغيير في إيراداتها بصورة أكبر من منشآت الأعمال الأخرى . ولماذا ؟ لأن إيرادات البنك كما قلنا ناتجة عن المتاجرة بأموال الغير باستخدام الدفع الحالي . وهو سلاح ذو حدين فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة بالإرباح بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الإيرادات والعكس صحيح .
٢. **السيولة :** يتميز الجانب الأكبر من موارد البنك المالية من ودائع تستحق عند الطلب لذلك ينبغي ان يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أي لحظة وهي من أهم السمات التي تميز بها المصارف التجارية . وتقيس السيولة بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب فان السيولة تعتمد على إمكانية تحويل جزء من أصول البنك إلى نقدية وبسرعة وبالطبع تأتي الأوراق المالية قصيرة الأجل .
٣. **الأمان :** يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن ( ١٥ % ) وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك قد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك .

## **وظائف المصارف التجارية :**

للمصارف التجارية وظائف عدّة منها (الصرفي، ٢٠١١، ٩٥) :-

١- الوظائف الكلاسيكية :

- قبول الودائع بأنواعها .

- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة .

٢- الوظائف الحديثة :

- تقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية للعملاء.

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء.

- خدمات البطاقات الائتمانية وتحصيل الأوراق التجارية.

- المساعدة في الخطط التموينية.

- إصدار خطابات الضمان.

- تأجير الخزائن الحديدية

- تحويل العملة للخارج وبيع وشراء النقد الأجنبي.

## **مصادر الأموال للمصارف**

### **للمصارف التجارية عدة مصادر وأهمها الودائع**

تعتبر الودائع من أهم مصادر الأموال لدى المصرف وتشكل نسبه ما بين (٨٠% - ٩٠%) من مصادر أموال المصرف كما تعتبر هذه الودائع ديناً على المصرف، وكأنها نقود يمكن استخدامها لإبراء الذم و هي تتمثل في مبلغ من المال يودع لدى البنك ويكون رصاصة الحق في استرداده في تاريخ لاحق ويمكن التمييز بين الودائع بكل من أنواعها (ذيب ، ٢٠١١ ، ١٠١) :-

١. الودائع الجارية : تتطلب من المصرف أن يكون لديه السيولة المالية الازمة لتعطية متطلبات السحب المختلفة ، وإحدى مكونات العرض النقد كما إن المصرف لا يستطيع التوسيع في منع الائتمان أو الاستثمار إذ كانت الأهمية النسبية لهذه الودائع عالية بالنسبة لإنجمالي ودائع المصرف ولا يحصل مودعيها على فوائد كما تعكس الطلب على النقود لأغراض المبادلة وتسوية المدفوعات وإبراء الذم.

٢. الودائع الأجلة : يحصل مودعيها على فوائد وارتفاع حجم هذه الودائع بالنسبة لإنجمالي الودائع يساعد على التوسيع في منح الائتمان والاستثمار ويتم إيداع هذه الودائع لفترة زمنية طويلة يستطيع المصرف على أساسها رسم سياساته الائتمانية كما تتمثل الطلب على النقود لأغراض الادخار والتخزين.

## **موارد المصارف التجارية واستخداماتها :**

ت تكون ميزانية المصرف من طريقين الموارد والاستخدامات (الموجودات - المطلوبات) حيث تبين الميزانية واقع المركز الحالي للمصرف في لحظة زمنية محددة كما تبين الميزانية نشاط المصرف وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات . وفيما يلي تفصيل لأهم بنود الميزانية بجانبيها (الموجودات - المطلوبات) من خلال التحليل الحالي : (الراميني ، ٢٠١١ ، ١٠٠)

أولاً : الخصوم (المطلوبات) (التزامات وحسابات رأس المال)

### **١. رأس المال المدفوع والاحتياطي**

أ - رأس المال : يمثل المبالغ المدفوعة من المالكين والمساهمين في تكوين رأس مال المصرف .

ب - الاحتياطي : يقسم إلى قسمين :

١. الاحتياطي القانوني يكونه المصرف لحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي الإلزامي ويتصدر القانون ١٠ % من الأرباح .

٢. الاحتياطي الخاص يتم تكوينه اختيارياً لتدعم مركز المصرف المالي وذلك لتعزيز ثقة المودعين والمعاملين مع المصرف (ولتجنب أي خسارة) الأرباح غير الموزعة اقطاع جزء من الأرباح الصافية حيث تظهر ضمن حسابات رأس المال والاحتياطيات لتعزيز قدرة البنك ومقداره حسب المصرف أو الشركة وليس بنسبة محددة كما هو في الاحتياطي القانوني .

ج - المخصصات : هي مبالغ مالية يتم استقطاعها من الأرباح وتكون على أشكال منها :

١. الديون المشكوك في تحصيلها

٢. مخصص الأصول

٣. مخصص هبوط مالية وهي مرتبطة بالأصول في الجانب الآخر من الميزانية لتدعم المركز المالي .

د - حساب رأس المال والاحتياطيات (حقوق الملكية) يهدف المصرف من خلال تكوينها إلى ما يلي :

١. تعزيز ثقة المودعين والمقاولين بالمصرف

٢. تقييم الخسائر المتوقعة لدى المصرف إن حدثت

٣. تعزيز المركز المالي للمصرف في السوق المصرفي خاصة في ما يتعلق بمتطلبات لجنة بازل .

## استخدامات الأموال (الأصول – الموجودات)

يمثل جانب الموجودات في ميزانية المصارف التجارية الأوجه التي يتم استخدام المصارف للموارد المتوفرة لديها بهدف تحقيق الإيرادات لتغطية نفقاتها وأرباحاً صافية . فيما يلي أهم مكونات موجودات المصارف (موسى ، ٢٠١٢ ، ١٠٥) :

١. الأرصدة النقدية : تعتبر الاحتياجات خط الدفاع الأول في المصارف لمواجهة السحبات التي تتم كل يوم عمل والتي تتكون مما يلي :-
  - أ- النقود في الصندوق : الأوراق النقدية التي يحتفظ بها المصرف في صناديقه وذلك لمواجهة السحبات اليومية .
  - ب- أرصدة لدى البنك المركزي ( الاحتياطي القانوني ) : هي مجموعة دائمة يحتفظ فيها المصرف لدى البنك المركزي بموجب القانون والهدف منها الحفاظ على حقوق المودعين وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة طلبات السحب .
  - ت- أرصدة لدى المصارف الأخرى : تمثل قيمة الأرصدة التي يحتفظ فيها المصرف لدى المصارف الأخرى بهدف تسهيل خدمات المصرف نفسه وخاصة فيما يتعلق بالعمليات الخارجية وبالخصوص الاعتمادات المستندية وتحتفظ المصادر بهذه الأرصدة لتغطية قيمة المدفوّعات الخارجية والمحليّة .
  - إن معظم المصارف لا تحفظ ببالغ كبرى كأرصدة نقدية لما ذلك اثر مباشر في حجم الائتمان وكلما انخفضت السيولة انخفضت قدرة المصرف على منح الائتمان .

### ٢. الاستثمارات :

السندات الحكومية : سندات مضمونه من الحكومة  
الأسهم : عبارة عن أوراق مالية يتم شرائها ، وتقوم البنوك باستثمار هذه الأسهم كونها من الموارد المالية التي عليها عائد جيد وتعتبر خط احتياطي ثانٍ لمواجهة أي طلب من الطلبات على السيولة .

٣. الحالات المخصومة : عبارة عن اذونات لخزينة صادرة من الحكومة المركزية واهم ما يميزها سيولتها المرتفعة مقارنة مع الأسهم والسندات .

٤. التسهيلات ( القروض ) : وهي من أهم استخدامات الأموال لدى المصارف كما تمنح المصارف بعض التسهيلات القصيرة وطويلة الأجل ومن أهم أنواع التسهيلات :-

- الجاري المدين : هو عبارة عن سقف يحصل عليه العميل بشكل ويشغله وتحسب الفائدة على المبلغ المستغل ويجدد سنويًا .

- القروض والسلف : إن القروض حسب الضمان تقسم إلى :-

- ضمانات عينية .
- ضمانات شخصية .

## **الأشكال التنظيمية للمصارف (د. سفر ، ٢٠٠٨ ، ٨٦ ) :-**

١. المصارف ذات الوحدة الواحدة Bank unit : هي تلك البنوك التي ليس لها فروع وتقصد بالفروع هنا الوحدة الواحدة حتى لو انشأ وحدات تقوم بجميع الخدمات المصرفية عدى قبول الودائع .
٢. المصارف ذات الفروع Branch Bank : البنك ذات الوحدة المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد لها مجلس إدارة واحد ونفس المجموعة من المساهمين .

## **النشاط الائتماني للمصارف التجارية (الرامي، ٢٠١١، ١٠٦) :-**

### **أولاً : المصارف التجارية وخلق الائتمان المصرفي**

- المصارف التجارية هي المصارف الوحيدة التي تحفظ بودائع جارية يتم السحب عندها بموجب شيكات عند الطلب .
- المصارف التجارية تستخدم مواردها المالية (الودائع) كمصدر أساسي في نشاطها الائتماني والاستثماري .
- تطور العمل المصرفي من خلال فترة زمنية طويلة خلال التطور التاريخي للإنسانية وذلك من إيداع الأموال لدى الصيارة والصاغة .
- الصيارة خلال تطور أعمالهم في عمليات الإقراض كانوا يخصصون جزء من الودائع المتوفرة لديهم كرصيد نقدi لمواجهة الطلب على الودائع لديهم من قبل المودعين .
- الاحتياطي النقدي (الإلزامي) : وسيلة نقديّة يستخدمها البنك المركزي في الرقابة على الائتمان المصرفي .

تعتمد المصارف هذه العملية استناداً إلى ما يلي :

١. ثقة المودعين في المصارف التجارية يجعلهم لا يقومون بسحب ودائعهم إلا عند الحاجة .
٢. ازدياد استخدام الشيكات من قبل المودعين في تسوية مبادلاتهم مع الآخرين .
٣. سحوبات المودعين لا تتجاوز لحجم الإيداعات الجديدة في تسوية مبادلاتهم مع الآخرين وعليه تقوم المصارف باستخدام الودائع المتاحة في الإقراض والاستثمار لغرض تحقيق سياسة المصرف .

### **المطلب الثالث**

#### **الرقابة المصرفية**

##### **تعريف الرقابة المصرفية – أهميتها – أهدافها**

**الفرع الأول : تعريف الرقابة المصرفية /** هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصلاً إلى تكوين جهاز مصري سليم يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وبالتالي على القدرة والثقة بأدائها وهي عملية يتم ممارستها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة . (عبد الرزاق ، ٢٠١٣ ، ٣٠ )

##### **الفرع الثاني: أهمية الرقابة المصرفية :**

- الحرص على حقوق المودعين وإمكانية تسديد الالتزامات بمواعيدها .
- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظراً لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية التي تقوم بها البنوك سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل .
- تعتبر رقابة القطاع المالي هامة نظراً للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرتها في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية .
- إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقسيمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها . (محمد ، ٢٠٠٨ ، ٢٤ )

##### **الفرع الثالث : أهداف الرقابة المصرفية (احمد ، ٢٠٠٦ ، ٧٤ ) :-**

أولاً: الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفاً متزايد الأهمية في سياق السياسات الاقتصادية فالنظام المالي يكون مستقراً إذا تميز بالإمكانات التالية :-

- كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق.
- تقييم المخاطر المالية وتسعيها وتحديدتها وإدارتها .
- استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية .

## **ثانياً : دعم المصارف ومساعدتها:**

إن اطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك بالتفصيل التي تتجهها القوانين والتشريعات المصرفية يجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المركزي .

## **ثالثاً : ضمان كفاءة الجهاز المركزي :**

ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر وتقسيم العمليات الداخلية وتحليل العناصر المالية الرئيسية.

## **رابعاً : حماية المودعين :**

يكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لغرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول .

## **المبادئ الأساسية المصرفية الفعالة :**

تشمل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن (لجنة بازل) في سبتمبر ١٩٩٧ على(٢٥) مبدأ وتدرج هذه المبادئ في النقاط الرئيسة وهي كما يلي (نجم ، ٢٠١ ، ١٨٩ / ١٩٣٠ ) :-

### **أولاً : المتطلبات والشروط المسبقة للرقابة المصرفية (المبدأ الأول)**

يجب أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعالة مسؤوليات وأهداف واضحة محددة لكل هيئة شارك في الرقابة على البنوك وينبغي أن تملك هذه الهيئات استقلالية العمل والموارد الكافية ومن الضروري وجود إطار قانوني مناسب يتضمن تعليمات تنفيذية تتعلق بترخيص للمؤسسات المصرفية ورقابتها المستمرة وإعطاء الجهة الرقابية صلاحيات فرض الالتزام بالتعليمات الرقابية ذات العلاقة بالسلامة والحماية المالية وحماية سرية تلك البيانات .

## **ثانياً : الترخيص وهيكلة البنك :**

- يجب تحديد النشاطات المسموح بها للمؤسسات المرخصة والخاضعة للرقابة المصرفية بكل وضوح وضبط استعمال كلمة (مصرف) إلى أقصى حد ممكن على أن تنص القوانين المصرفية على عدم السماح لأي مؤسسة لإعمال صفة المصرف أو بنك من تلك الودائع من الجمهور.
- ينبغي أن يكون لسلطة الترخيص الحق في وضع المعايير ورفض طلبات المؤسسات التي لا تلبي المعايير الموضوعة وينبغي أن تشمل عملية الترخيص كحد أدنى تقسيم هيكلية ملكية المؤسسات المصرفية وأعضاء مجالس الإدارة وكبار موظفي الإدارة .
- يجب أن يكون للسلطة الرقابية الحق في دراسة الطلبات والموافقة على ذلك أو الرفض .
- ينبغي أن يكون لدى السلطة الرقابية صلاحية وضع المعايير المناسبة لمراجعة عمليات التملك الكبيرة أو الاستشارات التي يقوم بها البنك والتأكد من إن المؤسسات والمنشآت المنسبة للبنك لا تعرسه إلى أخطاء ضرورية أو تعيق الرقابة الفعالة .

## **ثالثاً : المعايير والأنظمة الاحترازية والمتطلبات الأساسية للرقابة :**

١. ينبغي على السلطة الرقابية وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال بما يعكس الأخطار والتي يتعرض لها البنك وتحديد مكونات رأس مال البنك وقدرة البنك على احتواء الخسائر .
٢. كجزء أساسي من نظام المراقبة يجب القيام بالتقدير المستقل لسياسات وممارسات وإجراءات البنك المتعلقة بمنع القروض وتقييم الإجراءات التي يتبعها البنك لإدارة مخاطر الائتمان والمحافظ الاستثمارية .
٣. يتعين على السلطة الرقابية أن تتأكد من إن البنك تضع سياسات وإجراءات وقاعدة ملائمة لتقييم نوعية الأصول واحتياجات خسائر القروض .
٤. يجب أن تقتضي السلطة الرقابية إن للبنوك أنظمة معلومات تمكن الإدارة من تحديد تركزات في المحافظ الائتمانية .
٥. يتعين على السلطة الرقابية لمنع إساءة استعمال القرض المرتبط بمصارف صغيرة أو تشرط على البنك إقراض الشركات على أساس حر ونزيه .
٦. يجب أن تقتضي السلطة الرقابية بان لدى البنك سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد ومتابعة وضبط المخاطر المحلية ومخاطر تحويل الأموال في عمليات الإقراض الخارجية .
٧. على السلطة الرقابية أن تتأكد من إن لدى البنك أنظمة تقييس وترصد مخاطر الوند بدقة وترتبطهما بشكل مناسب
٨. على السلطات الرقابية أن تتأكد من إن البنك تضع ضوابط رقابة داخلية فاعلة تتناسب مع طبيعة حجم نشاطاتها.
٩. على السلطة الرقابية أن تتأكد من إن البنك لديها سياسات وأساليب وإجراءات فاعلة.

#### **رابعاً : تحديد الأساليب المستمرة للرقابة :**

- يجب أن يكون أي نظام رقابي من بعض أشكال الرقابة في الموقع ( الفحص الداخلي ) وخارج الموقع ( الفحص الخارجي أو الميداني ).
- يجب أن يكون هنالك اتصال منظم بين المراقبين المصرفيين وإدارة المصرف في إطار فهمهم لعمليات تلك المؤسسة المصرفية.
- يجب أن يتوافر لدى المصرف وسائل لازمة لتجميع ومراجعة الحصيلة والنتائج الواردة .
- أحد أهم عناصر الرقابة المصرفية هو أن يكون المراقبون مؤهلين وقدارين على مراقبة مجموعة الأعمال المصرفية

#### **خامساً : المتطلبات الأساسية لتوفير المعلومات الخاصة بالرقابة**

- يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من إن كل بنك يحتفظ بسجلات صحيحة يمكنها من تكوين رأي حقيقي وصحيح عن الوضع المالي للبنك وربحية نشاطه والتتأكد من إن البنك يقوم بنشر بياناته المالية بصورة صحيحة تعكس مركزه المالي .

#### **سادساً : الصلاحيات المعطاة للسلطة الرقابية**

- ينبغي أن يكون تحت تصرف السلطة الرقابية تدابير كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عندما تفشل البنوك في تلبية الشروط النظامية وعند حدوث مخالفات نظامية أو عندما تكون ودائع المودعين في خطر .

### **المبحث الثالث**

#### **(الجانب العملي للبحث)**

##### **المطلب الأول**

###### **مقدمة تاريخية عن المصارف**

###### **١. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار**

###### **- تأسيسه:-**

أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة برأس المال اسمي مقرر قدره (٢٠٠) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش ٥٢١١ و المؤرخة في ١٩٩٣/٧/٧ الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حينذاك المرقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ المعجل مدفوعاً منه %٢٥ أي (١٠٠) مليون دينار. وبعد الحصول على إجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي بكتابه المرقم ص.أ/د/٤٩١٤/٢٨ بتاريخ ١٩٩٣/أيلول/٢٨ وفقاً لأحكام قانونه السابق المرقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦، باشر المصرف عمله وفتح أبواب فرعه الرئيسي للجمهور يوم ١٩٩٤/٥/٨.

بلغ رأس المال المصرف (٤٠٠) مليون دينار. وفي العام ٢٠٠٨ قررت هيئته إضافة مبلغ (١١) مليار دينار من الأرباح المتحققة إلى رأس المال المصرف المدفوع ليكون (٤٢) مليار دينار.

وفي عام (٢٠٠٩) تم إضافة مبلغ (١٣) مليار من الأرباح المستحقة إلى رأس مال المصرف ليصبح رأس مال المصرف (٥٥) مليار دينار.

###### **- عدد وموقع فروع المصرف:-**

للمصرف (١٩) فرعاً عاملاً داخل القطر، ثمانية منها داخل مدينة بغداد وأحد عشر خارجها.

###### **- أهداف المصرف الرئيسية:-**

١. تعبيء المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة، والمساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية وفق إطار السياسة العامة للدولة وبما يحقق أهداف المصرف في التطور والنمو ولديه عقد مع شركة (يورونيت) (Euronet) لتوفير الخدمات الخاصة بإدارة بطاقات الخصم وإدارة مكائن الصراف الآلي وخدمات ربط المنظومة بالشبكات المحلية والعالمية ولديه عقد مع شركة الخدمات المالية المصرية – البحرين (F.A.S) لتوفير خدمات بطاقة (Mastercard) وبطاقات الخصم.

٢. يتميز مصرف الشرق الأوسط باحتفاظه واستقطابه الكفاءات البشرية المؤهلة والمختصة ذات أداء عالي وكفاءات علمية مهنية راقية وتحرص إدارة المصرف العليا على تطوير موارده البشرية بتنمية قابلياتهم وتوسيع مواهبهم وقدراتهم الإدارية والمصرفيّة بوضع برامج وعقد ندوات وإثارة مناقشات وإقامة دورات تدريبية التي لها إضافة إلى رفع مستوى العاملين تؤدي إلى تحسين الإنتاجية وترشيد النفقات وتطوير مستوى أداء الأعمال والخدمات المقدمة إلى الزبائن.

## ٢. مصرف البلد الإسلامي للاستثمار والتمويل

### نبذة مختصرة عن المصرف

تأسس مصرف البلد الإسلامي للاستثمار والتمويل (ش.م.خ) بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٦ ومارس أعماله فعلاً بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ برأسمال مقرر قدره (٥٠) مليار دينار المدفوع منه لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ (٢٥) مليار دينار بموجب عقد التأسيس المرقم ٤٨٣ والمؤرخ في ٢٠٠٦/٧/٦ وقد أجاز ممارسة الصيرفة الإسلامية بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم ٢٣٨٩/٣/٩ والمؤرخ في ٢٠٠٦/١٠/١٦. كما ارتفع عدد فروع المصرف من (ثلاثة فروع) في عام ٢٠٠٧ إلى (ثمانية فروع) في عام ٢٠٠٨. حيث تم افتتاح أربعة فروع + مكتب واحد خلال عام ٢٠٠٨ وهي :

١. فرع الناصرية في محافظة ذي قار.
٢. مكتب الموارد المائية - في بناية وزارة الموارد المائية.
٣. فرع الإنماء - في بغداد - ساحة الفردوس.
٤. فرع الزعفرانية - شركة بغداد للمشروعات الغازية شارع شركات القطاع المختلط الصناعية.
٥. فرع البصرة - شارع كورنيش البصرة على شط العرب.

و ضمن خطة المصرف لعام ٢٠٠٩ فتح (عشرة فروع) منها ٩ فروع داخل العراق وواحد خارج العراق في بيروت (لبنان).

لقد ساعد هذا التوسيع الكبير وال سريع هو نمو رأس مال المصرف من مبلغ (٢٥) مليار دينار عند الافتتاح في أواخر سنة ٢٠٠٦ ليصبح عام ٢٠٠٨ مبلغ (٥٠) مليار دينار وفي عام ٢٠٠٩ بلغ (١٠٠) مليار دينار وسوف ينمو ليصبح في عام ٢٠١٠ مبلغ (١٥٠) مليار دينار وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي العراقي المرقم ١٢١٩/٣/٩ في ٢٠١٠/٣/١٠ حول قرار زيادة رؤوس أموال المصارف إلى (٢٥٠) مليار وذلك خلال فترة ثلاثة سنوات.

### أهداف مصرف البلد الإسلامي

١. السعي لتقديم أفضل الخدمات لزبائنه لفتح الحسابات بأنواعها وتحويل أموال الأفراد والشركات على أسس إسلامية كالمشاركة والمراقبة والمضاربة والاستصناع والاستزراع وغيرها.

٢. مصرف الائتمان العراقي شركة مساهمة خاصة (CREDIT BANK OF IRAQ)

### المساهمون:

١. بنك الكويت الوطني (NATIONAL BANK OF KUWAIT) .٪٧٥
٢. مؤسسة التمويل الدولية (INTER NATIONAL FINANCE CORBRATION) .٪١٠
٣. مجموعة المستثمرين العراقيين (GROUP OF IRAQI INVESTORS) .٪١٠

### أولاً. تأسيسه:-

تأسس مصرف الائتمان العراقي في عام ١٩٩٨ برأسمال قدره (٢٠٠) مليون دينار عراقي بموجب إجازة التأسيس المرقم م/شن ٦٦١٥ في ١٩٩٨/٧/٢٥ وإجازة ممارسة الصيرفة في ١٩٩٨/١٠/٦ وتمكن من فتح أبوابه للعمل المصرفي في ١٤/١٠/١٤ وقد تمكنت إدارة المصرف من زيادة رأسماله بعد ذلك مرات عديدة ليصل في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى (٧٠) مليار دينار عراقي واحتياطياته القانونية (٢٣) مليار دينار ، وزاد مجموع تخصيصاته عن (٢٤) مليار دينار عراقي وهناك أكثر من (١٣.٧) مليار دينار أرباح قابلة للتوزيع حيث بلغ رأس مال المصرف المدفوع نهاية سنة ٢٠٠٩ (٨٥) مليار دينار أما الاحتياطيات فقد بلغت (٢٧) مليار دينار وتتكون من (١١) مليار دينار احتياطي رأس المال المقرر بموجب قانون البنك المركزي العراقي و (١٦) مليار تمثل أرباح غير موزعة على المساهمين .

## ثانياً. أهدافه:-

يهدف المصرف إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط فعاليتها في بناء العراق في إطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة في كافة المجالات الاستثمارية والتمويلية ولجميع القطاعات الخاصة ومؤسسات الدولة الاقتصادية والتجارية والصناعية ومكافحة غسيل الأموال والأنشطة التموية الأخرى والعمل وفق أحكام قانون البنك المركزي العراقي وتعليماته وكذلك قانون الشركات النافذ حيث منذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة (٧٥٪) ومؤسسة التمويل الدولي بنسبة ١٠٪ من رأس مال المصرف في عام ٢٠٠٥ استمر المصرف في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته إسهاماً منه في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال تقديم الخدمات المتميزة لمختلف الأنشطة المصرفية والتجارية والاستثمارية التي تدخل تحت أحكام قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، كما استمر المصرف خلال العامين الآخرين في تطوير السلامة الأمنية والضبط الإداري في جميع أقسامه وأنشطته بما يتفق مع السياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات النافذة.

### أهم إنجازات المصرف خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

١. تنامي رأس المال على عدة مراحل سنوية ليصل إلى ٨٥ مليار دينار عراقي خلال عام ٢٠٠٩.
٢. بناء احتياطي رصين بلغ ٢٧ مليار دينار عراقي عدا نتائج هذا العام.
٣. إنشاء وحدات خاصة بالامتثال والأرشفة الالكترونية وتعزيز قسمي التدقيق والرقابة المالية.
٤. ربط الأنشطة المصرفية والتجارية والاستثمارية بإدارة المخاطر لدى البنك الكويتي الوطني.
٥. إعداد الضوابط الداخلية والسياسات وإجراءات مصرافية مكتوبة وموضحة لعاملين في المصرف.
٦. إعداد السياسات والإجراءات المتعلقة بمنح الائتمان.
٧. تطبيق نظام (الـ Swift للتحويلات المالية).
٨. تطبيق نظام SIDE SAFE WATCH للتحقيق بحالات التزوير والاحتياط وغسيل الأموال.
٩. تحديث النظام المصرف المركزي CORE BANKING SYSTEM إلى (Equation ٣.٩).
١٠. تطوير الفروع والتوسيع داخل بغداد وخارجها.
١١. تعزيز إجراءات وأنظمة الأمان في الفروع.
١٢. تدريب الكادر المغربي في جميع المجالات.
١٣. المباشرة باستخدام أجهزة الصراف الآلي (ATMs) في عدد من الفروع.
١٤. تأسيس شركة الائتمان المحدودة للوساطة في بيع وشراء الأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢ برأس مال قدره (١٠٠) مليون دينار مملوكة بكمالها لمصرف الائتمان العراقي.

### خطة المصرف لعام ٢٠١٠ في مجال الخدمات المصرفية الشخصية وفي مجال العملات والبني التحتية:

١. اعتماد خطة فروع جديدة داخل وخارج بغداد خلال سنة ٢٠١٠ والسنوات السابقة انسجاماً مع توجيهات البنك المركزي العراقي للتوسيع في أهم المناطق النفطية والصناعية لاستقطاب الشركات ذات المكانة المالية.
٢. تعزيز التعاون مع مصرف العراق للتجارة (TBI) في مجال الاعتمادات المستندية الخاصة بالقطاع الخاص.
٣. نصب أجهزة الصراف الآلي في المواقع المهمة لفروعنا داخل وخارج بغداد حيث تم استيراد ٤ اجهزة كوحدة أولى اثنان منها لفروعنا داخل بغداد الفرع الرئيسي وفرع الكراية والآخران في فرعى اربيل وكربلاء.
٤. اعتماد خطة لإصدار بطاقات الائتمان.
٥. تطوير المنتجات المصرفية على مستوى الودائع والقرض للزبائن.
٦. تعزيز فاعلية الوحدات الخاصة بالتدقيق المالي والرقابة الداخلية والامتثال ومكافحة غسيل الأموال فضلاً عن الأرشفة الالكترونية والموارد البشرية.
٧. تطبيق نظام الصرف بواسطة أمين الصندوق (Cashir system) لتحسين الإجراءات والإسراع فيها.
٨. اعتماد منظومة اتصالات حديثة وربط جميع الفروع بشبكة اتصال متقدمة لتسهيل جميع عمليات السحب والإيداع وتبادل المعلومات والبيانات الرقمية بشكل سريع.
٩. نصب منظومات كامرات تلفزيونية للمراقبة.
١٠. نصب منظومات للإنذار المبكر من الحرائق والاقتحامات والسرقة.

## **مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل:-**

تأسس المصرف بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٠ ، تم تأسيس شركة مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل ش.م.خ برأس مال قدره (٥٠٠) مليون دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش ١٩٩٩/١١/٢٠ في ٧٠٠٣ وبإشراف دائرة تسجيل الشركات وحصلت على إجازة ممارسة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي المرقم ص.أ/٣٨/٣/٩ في ٢٠٠٠/١/١٣ وباعتبارها الفعلي بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٨ وأن كافة المساهمين هم من العراقيين تم مضاعفة رأس المال وزيادته من ٥٠٠ مليون إلى مليار دينار خلال سنة ٢٠٠٠ وكما تم زيادته في سنة ٢٠٠٣ ليصبح ٢٠٠٣ (٢.٥ مليار دينار) وفي منتصف عام ٢٠٠٥ تم زيادة رأس المال إلى (٣١) مليار دينار خلال عام ٢٠٠٧ تم زиادته إلى (٥١) مليار دينار أما خلال عام ٢٠٠٩ تم زيادة رأس المال إلى (٧٥) مليار دينار.

## **أهم الفروع للمصرف:**

١. بغداد ٢. أربيل ٣. دهوك ٤. السليمانية ٥. كركوك ٧. صلاح الدين ٨. ديالى ٩. الأنبار ١٠. النجف الأشرف ١١. الديوانية فرع البركة – الديوانية مكتب الصناعات الغذائية ١٢. المثنى ١٣. ميسان ١٤. فرع ذي قار ١٥. البصرة ووصل عددها ١٢٩ فرعاً ومكتباً داخل العراق .

## **٥. مصرف التعاون الإقليمي الإسلامي للتنمية والاستثمار:-**

تأسس المصرف في ٢٠٠٧/٣/٥ برأس مال قدره ٢٥ مليار دينار عراقي وزيادة إلى (٥٠) مليار دينار عراقي بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣٠ ، وبعد حصوله الموافقة من البنك المركزي العراقي زاول أعماله بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٨ . ويقدم خدمات مصرفية لزبائنه وفق الشريعة الإسلامية معتمداً على أنظمة العمل المصرفي الحديث منها نظام السويفت والصراف الآلي MTM وقد شرع مؤخراً بتسويق بطاقة الائتمان إلى زبائنه ونتيجة لتوسيع شبكات فروعه في أنحاء القطر وتعدد وتنوع العمليات المصرفية وبالأخص العمليات ذات المنحى الإسلامي كالمرابحة وسائر الأعمال المصرفية مما أدى إلى زيادة رأس ماله في عام ٢٠١٠ إلى (١٠٠) مليار دينار عراقي.

## **أهداف:-**

تعبيئة المدخرات وتوظيفها في مجالات استثمارية وفق الشريعة الإسلامية تنفيذاً لخطة المصرف في اعتماد مكننة كاملة لعملياته فقد قام بشراء نظاماً إلكترونياً من شركة ITS العائدة لبيت التمويل الكويتي وتم تدريب عدداً من موظفي المصرف في كل من سوريا والكويت لأعدادهم للعمل على تطبيقه والذي فعل بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٧ وطبق مع العمل اليدوي، بنتهاية عام ٢٠٠٩ قد قام قسم النظم بربط الفروع مباشرةً وتدريب كوادره على تنفيذه وفي وقت قياسي استطاع القسم المذكور احراز تقدماً ملحوظاً في استغلال الطاقة الاستيعابية للنظام لغرض توجيه سير الأعمال الإلكترونية وبأعلى درجة من الفعالية .

## **أهمية الفروع:-**

الفرع الرئيسي والإدارة العامة ، فرع كربلاء ، فرع النجف ، فرع السليمانية ، فرع البصرة ، شركة التعاون الإقليمي للتوفيق ببيع وشراء الأوراق المالية، شركة التعاون للإنجاز وقد اتخذت الشركة مقرها مؤقتاً لها في بناء المصرف في بغداد .

## **٦. مصرف الشمال للتمويل والاستثمار:-**

تأسس المصرف (كشركة مساهمة خاصة) في عام ٢٠٠٤ وبموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/٩١٧٣) في ٢٠٠٣/١٠/٧ الصادر من دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره (٢٥) ملياران وخمسماة مليون دينار عراقي مدفوع منه مبلغ (١٢٥) مليار ومائتان وخمسون مليون دينار عراقي لغاية ٢٠٠٤/١٢/٣١ وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي كتابه المرقم (٣١٤/٣/٩) في ٢٠٠٤/٣/٩ على منح المصرف إجازة الصيرفة وبasher فرعه الرئيسي نشاطه بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١.

### **رأس مال المصرف:-**

جرى زيادة رأس مال المصرف من (٢٥) مليار دينار عراقي إلى (١٠) مليار دينار بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٢ كما تم زيادة رأس مال المصرف من (١٠) مليار دينار عراقي إلى (٢٥) مليار دينار عراقي بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦.

وفي ٢٠٠٦/١٢/٢٤ حصلت موافقة الهيئة العامة على زيادة رأس المال من (٢٥) مليار دينار إلى (١٠٠) مليار دينار عراقي ثم أقرت زيادة رأس المال من (١٠٠) مليار إلى (١٢٥) مليار دينار عراقي تنفيذاً لما جاء بكتاب البنك المركزي العراقي المرقم ١٢١٩/٣/٩ في ٢٠١٠/٣/١٠ المتضمن إلزام المصارف برفع رؤوس أموالهم.

### **مكملة المصرف:-**

كان للتكنولوجيا المستخدمة في المصرف دورها الواضح باستخدام نظام اوريون (Orion Finance) الفرنسي العالمي في رفد العمل المصرفي والمتابعة التقنية الحديثة مثل الفيزا كارت والصراف الآلي قام المصرف مشاركة موظفيه بدورات خاصة داخل وخارج القطر لبدأ العمل بها في المصرف.

### **فروع المصرف:-**

الفرع الرئيسي في بغداد ، فرع في مدينة السليمانية ، فرع في مدينة أربيل ، فرع في مدينة دهوك ، فرع آخر في مدينة بغداد بمنطقة الحارثية ، فرع مدينة الرمادي والموصى وكرلاء ليبلغ عدد فروعه العاملة عام ٢٠٠٩ ثمانية فروع.

## **٧. مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل :-**

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/٦٥٧٦) في ١٩٩٩/١/٢ والصادرة من سجل الشركات الوطنية برأس مال قدره (٢٠٠) مليون دينار وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة من قبل البنك المركزي العراقي وبasher نشاطه بتاريخ ١٩٩٩/٨/٢٨ تم زيادة رأس ماله إلى (٧٠) مليار دينار بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ .

### **أهداف المصرف:-**

يهدف المصرف إلى تعزيز مسيرة التنمية في الاقتصاد الوطني لتدعم عجلته وخلق منافع اجتماعية واقتصادية وتحويل الاكتناف إلى ادخار والمساهمة بصورة فعالة في توجيه الكتلة النقدية نحو الاستثمار من خلال ممارسة الأعمال المصرفية لحسابه ولحساب الغير ووفقاً لقوانين النافذة وخلق قيمة نقدية مادية إضافية بالنسبة للعاملين والمساهمين فيه.

## **مصرف الخليج التجاري:**

أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش. ٧٠٠٢ المؤرخة في ١٩٩٩/١٠/٢٠ الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل برأس مال قدره (٦٠٠) مليون دينار عراقي مدفوع بالكامل باشر نشاطه الفعلي بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١ فتح الفرع الرئيسي أبوابه للجمهور بهذا التاريخ بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ.١١٥/٣/٩ في ٢٠٠٠/٢/٧ ووفقاً لاحكام قانون البنك المركزي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ الملغى ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأس ماله عدة مرات إلى أن وصل إلى (٥٠) مليار دينار عراقي.

## **فروع المصرف:**

للمصرف ١٨ فرعاً عاملة داخل البلاد ٤ منها في بغداد بالإضافة إلى مكتب الرافدين وثلاثة عشر فرعاً في المحافظات.

## **أهداف المصرف:**

١. تعبيئة الأموال الوطنية بصفة (ودائع) وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية والأعمال المصرافية التجارية الأخرى (المحلية والدولية) وفق القوانين النافذة مساهمة منهم في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للبلاد ووفق إطار السياسة العامة للدولة مما يحقق أهداف المصرف في التطور والنمو.
٢. تحقيق أعلى الأرباح للمساهمين.
٣. تطوير وتأهيل وتنمية المهارات المصرافية للعاملين.
٤. المساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية و الخبرات ودعم الاقتصاد الوطني.
٥. الحفاظ على الموقع الريادي للمصرف بين المصارف الخاصة الأخرى العاملة في العراق في تقديم أفضل الخدمات للزبائن.

## **المطلب الثاني**

### **عرض نتائج الاستبانة وتحليلها**

#### **١. وصف مفصل للاستبانة :-**

مررت العملية التحليلية للبحث بعدة مراحل ابتداءً من مرحلة تصميم استمار الاستبيان ، واختيار العينة ، وجمع البيانات ومن ثم تفريغها في الجداول المتخصصة الكترونياً اذ تم اعتماد الاساليب الاحصائية الوصفية ، والتحليلية لغرض استخراج المؤشرات الرقمية ، وتقسيرها بالشكل الذي يتاسب مع فروض ، ومشكلة ، واهداف البحث. ويسعى هذا الجزء الى عرض اداة الدراسة ، وهي الاستبانة ، وكيفية تصميمها ، ووصف فقراتها ، اذ تمحورت استماره الاستبيان في ثلاثة محاور عرض المحور الاول المعلومات العامة ، اما المحور الثاني فقد تطرق الى الرقابة الداخلية ، ودرس الثالث. وبعد ذلك يتم التطرق الى وصف المصارف التجارية ، وتشخيص مجتمع البحث ، ومن ثم الانتقال الى تحليل النتائج الاحصائية للمستجيبين .

#### **٢. عرض النتائج ومناقشتها واختبار الفرضيات :-**

يصف هذا الجزء نتائج الدراسة الميدانية المستخلصة من البيانات التي اظهرتها استمارات الاستبيان ، ومناقشتها ، وتحليلها ، وذلك بالاعتماد على التوزيعات التكرارية لاجابات افراد عينة الدراسة ، والنسب المئوية لها ، وصولاً للوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف ، ونسبة الاتفاق لكل فقرة من فقرات الاستبانة .

## أ - تشخيص واقع المتغير المستقل ( الرقابة الداخلية ) :-

يوضح الجدول ( ١ ) اراء المجيبين عينة البحث بشأن المحور الثاني من الاستبيان المتعلق وهي كالتالي :-

### جدول ( ١ ) أراء المجيبين عينة البحث بشأن المتغير المستقل ( الرقابة الداخلية )

معدل الاختلاف	نحو المعياري	نحو المعياري	محайд	لا اتفق تماماً		لا اتفق		اتفاق		اتفق تماماً		الفرص	
				(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٠,٢٠	٠,٨٧	٤,٣٢	%٨	٢	--	--	%٤	١	%٢٨	٧	%٦٠	١٥	يعمل نظام الرقابة الداخلية والتفق الداخلي في البنك استناداً على خطط لتقييم المخاطر الائتمانية المحتلبة بشكل دوري
٠,٥١	١,٩٣	٣,٧٦	%٨	٢	%٤	١	%١٢	٣	%٥٦	١٤	%٢٠	٥	ان صلاحيات الموظف للرقابة الداخلية كافية لإنجاز مهامها
٠,١٥	٠,٧٢	٤,٧٢	--	--	--	--	--	--	%٢٨	٧	%٧٢	١٨	ان التقارير المالية خاصة للرقابة قبل اقرارها
٠,٥٢	١,٩٤	٣,٧٦	%٢٠	٥	--	--	%٤	١	%٣٦	٩	%٤٠	١٠	الرقابة الداخلية ضرورة تعتمد في الهيكل التنظيمي للمنظمة المالية
٠,١٩	٠,٨٢	٤,٢٨	%٨	٢	--	--	%٤	١	%٣٢	٨	%٥٦	١٤	اطلاع العاملين على ما تعيّنه الرقابة الداخلية
٠,٢٤	٠,٩٧	٣,٩٢	%١٦	٤	--	--	--	--	%٤٤	١١	%٤٠	١٠	نظام الرقابة الداخلية مهمًا في تحقيق هدف المصارف التجارية
٠,٥٢	١,٩٠	٣,٦٤	%٢٨	٧	--	--	--	--	%٢٤	٦	%٤٨	١٢	الحصول على المعلومات والبيانات مهم للرقابة الداخلية لتحقيق الاهداف المنافطة به
٠,١٩	٠,٧٧	٤,٠٤	%٨	٢	--	--	%٨	٢	%٤٨	١٢	%٣٦	٩	يتولى نظام الرقابة الداخلية في البنك التأكيد من وجود مقياس كمي لمتابعة القروض المتعثرة
٠,٢٨	٠,٩٥	٣,٣٢	%٢٤	٦	%٨	٢	%٤	١	%٤٠	١٠	%٢٤	٦	توجد رقابة على التوسيع والانتشار غير المدروس للعميل مع كثرة التحفظات في تقرير الحسابات
٠,٢٥	٠,٩٦	٣,٨	%٤	١	%٨	٢	%٨	٢	%٦٤	١٦	%١٦	٤	توجد رقابة على بيانات العميل المالية لدى البنك خاصة بعد منح القرض والتركيز على تدفقاته النقدية وقيمة الضمان القابلة للتحويل
٣,٠٥	١١,٨٣	٣٩,٥٦	المجموع										

١. يتفق المجبون للفقرة (٣) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤,٧٢) وبانحراف معياري مقداره (٠,١٥) ومعامل اختلاف (٠,١٥) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.
٢. يتفق المجبون للفقرة (١) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤,٣٢) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٧) ومعامل اختلاف (٠,٢٠) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.
٣. يتفق المجبون للفقرة (٥) وهذا ما يؤكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٤,٢٨) وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٢) ومعامل اختلاف (٠,١٩) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.
٤. يتفق المجبون للفقرات (٨، ٦، ٢، ٤، ٩، ٧، ١٠) وهذا ما تؤكد الاوساط الحسابية التي تباينت في قيمتها (٤,٠٤ - ٣,٧٦ - ٣,٩٢ - ٣,٣٢ - ٣,٦٤ - ٣,٧٦ - ٣,٩٢) وبانحرافات معيارية مقدارها (٠,٧٧ - ٠,٩٧ - ٠,٩٣ - ١,٩٤ - ١,٩٣ - ١,٩٠ - ١,٩٥ - ٠,٩٦ - ٠,٩٥) ومعامل اختلاف (٠,١٩ - ٠,٢٤ - ٠,٥١ - ٠,٥٢ - ٠,٥٢ - ٠,٢٨ - ٠,٥٢) التي تمثل نسبة تشتت قليلة.

## ب - تشخيص واقع المتغير التابع (المصارف التجارية) :-

يوضح الجدول (٢) اراء المجيبين عينة البحث بشأن المحور الثالث من الاستبيان المتعلق وهي كالتالي :-

**جدول (٢) أراء المجيبين عينة البحث بشأن المتغير التابع (المصارف التجارية)**

معلم الاختلاف	نوع المعياري	القيمة المعايرة	محابي		لا اتفق تماماً		لا اتفق		اتفق		اتفق تماماً		الفقرات
			(١) النسبة	العدد	(٢) النسبة	العدد	(٣) النسبة	العدد	(٤) النسبة	العدد	(٥) النسبة	العدد	
٠,٢٥	٠,٩٦	٣,٨٤	%٢٠	٥	--	--	--	--	%٣٦	٩	%٤٤	١١	متابعة ظروف العميل الممول والتاكيد المستمر على قدرته على السداد باجراء تحليلات شاملة لارصدة حساباته في البنك
٠,٥٢	١,٨٨	٣,٥٦	%٢٨	٧	--	--	--	--	%٣٢	٨	%٤٠	١٠	وجود تقارير دورية عن وضعية القروض الممنوحة وتاريخ استحقاق اقساطها
٠,٢٥	٠,٩٧	٣,٨	%١٢	٣	--	--	%٨	٢	%٥٦	١٤	%٢٤	٦	توجد معاملات متباينة ومشتركة في توصيل المعلومة حول مخاطر الانتمان في الوقت المناسب بين مختلف الادارات في البنك
٠,٢٤	٠,٩١	٣,٦٨	%٢٨	٧	--	--	--	--	%٢٠	٥	%٥٢	١٣	ان تطوير بنى تحتية ونظام لادخال عملية ادارة المخاطر ضمن ثقافة البنك يضمن قيام جميع الموظفين بالتركيز على تحديد وتوقع المخاطر المحتملة
٠,٢٧	٠,٨٩	٣,٢٤	%٣٦	٩	--	--	%٤	١	%٢٤	٦	%٣٦	٩	يقوم البنك بدراسة حول تحديد وتحليل المخاطر المحتملة الحدوث للخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها
٠,٥٤	١,٨٢	٣,٣٢	%٢٨	٧	%٤	١	%٨	٢	%٢٨	٧	%٣٢	٨	وجود خطة تنظيمية وادارية للرقابة الداخلية مهمة للهدف التي تسعى إليه المصارف التجارية
٠,٢٥	٠,٨٩	٣,٥٦	%٢٠	٥	--	--	%٨	٢	%٤٨	١٢	%٢٤	٦	توجد رقابة على الطلبات المتكررة للعميل باعادة الجدولة
٠,٥٢	١,٨٦	٣,٥٦	%٢٠	٥	%٤	١	%٨	٢	%٣٦	٩	%٣٢	٨	توجد رقابة على التاخر في تحصيل الديون وارتفاع الديون المعدومة
٠,٢٥	٠,٩١	٣,٦٤	%٨	٢	--	--	%٢٨	٧	%٤٨	١٢	%١٦	٤	توجد رقابة على استقلال سقوف القروض للعميل وضعف المدى الذي يتحرك فيه
٠,٢٣	٠,٨٤	٣,٥٦	%١٦	٤	%٨	٢	%١٦	٤	%٢٤	٦	%٣٦	٩	توجد رقابة على تدني ربحية العميل لعدة فترات والتأخر في دفع الالتزامات للموردين
٣,٣٢	١١,٩٣	٣٥,٧٦	المجموع										

١. يتحقق المحبوبون للفقرة (١) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٨٤) وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٦) ومعامل اختلاف (٠,٢٥) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.
٢. يتحقق المحبوبون للفقرة (٤) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٦٨) وبانحراف معياري مقداره (٠,٩١) ومعامل اختلاف (٠,٢٤) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.
٣. يتحقق المحبوبون للفقرة (٩) وهذا ما يؤكد الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (٣,٦٤) وبانحراف معياري مقداره (٠,٩١) ومعامل اختلاف (٠,٢٥) الذي يمثل نسبة تشتت قليلة.
٤. يتحقق المحبوبون للفقرات (٢، ٧، ٨، ١٠، ٥، ٦) وهذا ما تؤكد الاوساط الحسابية التي تبلغ قيمتها (٣,٨ - ٣,٢٤ - ٣,٣٢ - ٣,٥٦ - ٣,٥٦ - ٣,٥٦) وبانحرافات معيارية مقدارها (٠,٩٧ - ٠,٨٩ - ١,٨٢ - ٠,٨٤ - ٠,٨٩ - ١,٨٨) ومعامل اختلاف (٠,٥٢ - ٠,٢٥ - ٠,٥٤ - ٠,٢٣ - ٠,٥٢ - ٠,٢٧ - ٠,٥٤ - ٠,٢٥) التي تمثل نسبة تشتت قليلة.

### ٣- اختبار فرضيات البحث :-

لقد تم افتراض فرضية رئيسة للبحث تتعلق بالمتغير المستقل ، والمتغير التابع ، وهي فرضية الارتباط . وبعد جمع البيانات الاحصائية بوساطة استمار الاستبيان ، وتحليلها ، فيما يأتي وصفاً تفصيلاً لهذه النتائج :-

#### تحليل فرضية الارتباط

افتراض البحث الفرضية الرئيسية والتي مفادها ( ان وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعال يؤدي الى تقييم اداء المصارف بشكل اكثراً كفاءة وفاعلية ) وفيما يأتي تفصيلاً لإثبات هذه الفرضية :-

بعد تحليل فرضية البحث تبين وجود علاقة ارتباط ايجابية معنوية بين الرقابة الداخلية وبين المصارف التجارية ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٩٧٦) . وهذه النتيجة تقودنا الى قبول فرضية البحث التي مفادها ( ان وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعال يؤدي الى تقييم اداء المصارف بشكل اكثراً كفاءة وفاعلية ) .

## الاستنتاجات

١. يعتبر تفعيل دور أداء الرقابة الداخلية لدى الإدارة المنظمة الذي يبين إن أقل وسط حسابي هو (٣,٨).
٢. إن ملائمة عمل المنظمي الذي يلامع شفافية المنظمة ويبين من خلال ظهور نتائج في تحقيق أعلى وسط حسابي (٤,٧٢).
٣. تعتبر الرقابة الداخلية نظام فعال في تشخيص عمليات الخلل في عمل الإدارة وخاصة فيما يتعلق بالأمور المالية ودور مخاطرها.
٤. يعتبر التأهيل العلمي والعملي لموظفي الرقابة الداخلية مكملاً في تعزيز أداء العمل لوظيفي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.
٥. هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على موضوعية الرقابة الداخلية في تأدية عملها ومنها بعض المحددات ذات طبيعة إدارية.
٦. تعتبر طبيعة عمل الرقابة وخصوصيتها وتتنوعها ذات تأثير في إيجاد قرارات مفيدة للإدارة.

## **الوصيات**

١. ضرورة تفعيل العناصر الأساسية التي يتسم بها نظام التقييم في الكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائياً وعلاجياً بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية .
٢. العمل على تضمين تقرير التقىش النهائي الذي تعدد الرقابة المصرفية كافة العناصر الإيجابية والسلبية التي يسفر عنها تطبيق نظام التقييم وتأثيرها على نتائج العمليات والرقابة .
٣. زيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية مختصة في مجال التقييم والرقابة من أجل تنمية وتأهيل العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفاعلية .
٤. المعنى قدماً في تطبيق اتفاقية بازل على مستوى البنوك وضرورة تعديل التشريعات التي تحكم على هذه الأجهزة الرقابية بحيث ترفع من أداءها وتطوير عملها الرقابي نحو الأفضل وبما يتلاءم مع التطورات الحديثة.
٥. العمل على رفد الأجهزة الرقابية وموظفيها مؤهلين للعمل في مجال الرقابة سواء في الإدراة أو المالية .
٦. التنسيق بين أجهزة الرقابة الإدارية بحث يزال التداخل بين هذه الأجهزة في الاختصاصات والازدواج في العمل.

## المصادر

١. احمد ، شريقي عمر (٢٠٠٦) ، دور واهمية الحكومة في استقرار النظام المصرفي ، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية جامعة سطيف .
٢. الحديثي ، جاسم محمد خلف (٢٠٠٩)، رقابة وتقييم الأداء الحكومي دراسة تحليلية وتطبيقية لواقع الأنظمة الإدارية والمالية والاقتصادية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، المملكة الأردنية .
٣. ذيب ، سوزان سمير(٢٠١١) ، المؤسسات المالية المحلية والدولية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ، عمان.
٤. الراميني ، ايناس ظافر (٢٠١١) المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ، عمان.
٥. سفر ، احمد سفر (٢٠٠٨) ، التعاون المصرفي العربي والتوسيع والتكامل ، مؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس.
٦. الصRFي ، محمد (٢٠١١) ، ادارة المصارف ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى.
٧. عبد الرزاق ، جبار رزاق (٢٠١٣) ، متطلبات الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، الطبعة التاسعة ، الجزائر .
٨. عبدالله ، خالد امين ،(١٩٩٨)، التدقيق والرقابة في البنوك ، ط/١، معهد الدراسات المصرفية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن .
٩. القباني ، ثناء علي (٢٠٠٥)، الرقابة المحاسبية في التضامن اليدوي والكتروني ، دار الجامعة ٨٤ ، الطبعة الأولى ، مصر .
١٠. محمد ، زيدان محمد (٢٠٠٨) ، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية ، جامعة ودقلة ، الجزائر.
١١. موسى ، شقيري نورمي (٢٠١٢) ، ادارة المخاطر ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الاولى ،الأردن.
١٢. نجم ، بات توفيق (٢٠١٢) العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق بازل ، مركز دراسات البصرة ، الطبعة الاولى.
١٣. ياغي ، محمد عبد الفتاح (٢٠١٣)، الرقابة في الإدارة العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان